الجلسة الختامية

(١) نظرة شاملة للمؤتمر

د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن

(٢) البيان الختامى

د. أسامة عبدالوهاب

ك. منير عز الدين

د. منير عز الدين :

صباح الخير حضرات السادة الزملاء نحن فى آخر جلسة من جلسات المؤتمر الذى أرجو أن يكون ناجحا بقدر مشاركتكم فيه.. النهاردة ٦ أكتوبر لهذا أدعو حضراتكم للوقوف دقيقة حداد على أرواح شهدائنا الكرام فى هذا اليوم العظيم.

(وقف الجميع دقيقة حداد)

لاشك أن ذكرى ٦ أكتوبر بتفكرنا بالقدرة التنافسية التى كانت موجودة فى ذلك اليوم بالنسبة للشعب المصرى.. وحنبتدى جلسة اليوم بإلقاء نظرة شاملة لأعمال المؤتمر .. وتتضمن كلمة أستاذنا الجليل إبراهيم حلمى عبدالرحمن تساؤل عن ورقة سيادته فى أول يوم قبل العشاء التى قدمها عن التنافسية فى ظل العولمة.. وكما عودنا سيادته أنه بيبص ليستطلع الأفق البعيد للمستقبل.. وقد جاءتنى استفسارات من بعض الزملاء عن هذه الورقة بأنها عكست بجانب الاتجاه الحتمى لعملية التنافسية والتقدم التكنولوجى أن هناك دورا فعالا ضارا قد يحدث وإننا مقدمون على طور جديد من الرأسمالية تحل محل التفكير الاشتراكى.

حتكون فيه اتساع هوة الفقر.. حيكون فيه استدامة للبطالة.. فيه انتشار للثراء الفاحش.. حيكون فيه انفاق استفزازى واهمال للقوى العاملة .. حيكون فيه تدهور للبيئة .. حيكون فيه انتشار لانحرافات كبيرى وحيكون فيه ضعف للقيم الفاضلة.

هذه النتائج بتعكس نوع من القلق والتساؤل.. هل مع التقدم التكنولوجى والتنافسى اللى بنشده هل نستطيع أن نوجد نوع من التوازن بين الأضرار المحتملة وبين الحتمية فى التوجه نحو البناء .

نقدم الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن وأشكره مقدما .

د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن:

بسم الله الرحمن الرحيم .. فى هذه الجلسة أعتبرها جلسة أخوية أكثر منها جلسة موضوعية بالنسبة للمؤتمر وأحب أن أنوه فى الكلمة الافتتاحية للمؤتمر للسيد رئيس الجماعة أذاع لنا تغيير اسم الجماعة إلى اسم جديد يتمشى مع التطورات التى حدثت وأنا أرى أن هذا التصرف يتمشى مع التطور مع بقاء الأهداف الأساسية وزيادة الانتماء لها تعتبر مرونة محمودة واشكر اعضاء مجلس الإدارة والمسئولين على أنهم أتموا هذا التصرف السليم .. بس الحقيقة كنت أود لو أنهم قالوا «جماعة الإدارة العليا والتنمية» لأن فى الحقيقة معظم النشاط ماشى ماهواش متصل بالإدارة العليا كتخصص بقدر هو العلاقة بين الإدارة على مختلف المستويات.. أظن إن دى كانت سمة واضحة وأيضا مشكورة للمسئولين لأنهم بينظروا إلى قضايا التنمية من منظور عالٍ إلى الدولة ككل وطبعا هذا لايغير من أن هذا التغير هو أكثر مطابقة للواقع وفى الاتجاه السليم.. ونرجو أن الجماعة تحت الاسم الجديد لا تكون زى مايقولوا نفس اللى كان ماشى بس حطينا فيه يعنى يمكن مناسبة لتغيير الواين يعنى مش مجرد الشكل وقد تظهر فرص هذا الحديث وهو حديث التغيير وإمكانية التطوير فى حدود الأهداف العامة والكفاءة اللى أظهرتها الجماعة فى أكثر من ٣٠ سنة فى العمل المتواصل وأعلن أيضا أن مقر الجماعة فى القاهرة أعيد تجديد وتنظيمه ــ أنا ماشفتوش يعنى مانسيوش نفسهم وهما بيطوروا البلد .. بيطوروا أيضا فى المقر والأخ أسامة قال حيبقى فيه فرصة للاستفادة من هذا المقر المتطور أنا برضه مش عارف حيستفيدوا إزاى؟ يعنى حيبقى فيه نوع من الاتصالات والتواصل بين الجماعة وأعضائها فى غير وقت المؤتمر وأرجو أن يكون نجاح مقر الجماعة فى الاتصال والتراسل فى مختلف الأمور.

وكان ليَّا بعض التساؤلات.. السنة اللى فاتت كان فيه مبادرة من المؤتمر أنه أعطى دورا بارزا لمجموعة من الشباب .. ماعرفش صرفوا نظر عنها السنة دى ولاّ إيه؟ .. أو يرجعوا لها تانى ولاّ ممكنة.!! هى كانت تجربة أولية وأرى ممكن الرجوع إليها بشكل من الأشكال حتى يحدث تواصل بين الأجيال.. إنما فى الوقت ذاته التطورات الحادثة فى الدولة وفى

المجتمع تحتاج إلى مرونة ليس فقط فى تغيير الأسماء والأعضاء فى المؤتمر وإنما أيضا فى متابعة الاحداث .. واختيار الموضوع الذى نتحدث فيه هذا العام وهو «التنافسية فى المجتمع المصرى» هى من نوع متابعة الأحداث والتعرف على الأمور الأساسية التى تحدث فى العالم وفحصها ومدى ملاءمتها للمناقشة والدرس فى مثل هذا المؤتمر.. هذه المتابعة للأحداث تعتبر صفة أساسية فى حيوية الجماعة، الحقيقة الجماعة بقالها أكثر من ٣٠ سنة والحمد لله لازالت قوية شاملة مع تغير الأوضاع من صورة إلى أخرى.. وهذا التغير سيكون مستمرا أيضا ولن ينتهى ويمكن المرونة المطلوبة فى متابعة الأحداث والتكيف معها مع بقاء الهدف الأساسى تعتبر ميزة لحيوية الجماعة نرجو أن تستمر فى السنوات القادمة إن شاء الله.

هذه الحيوية لابد أنها تأخذ فى الاعتبار مايحدث المجتمع المصرى نفسه من تغيير سواء فى الإدارة أو فى تقسيم الشركات أو فى الأهداف العامة والأحداث الأساسية.. ويمكن أنا أشرت فى الكلمة اللى تشرفت بتوجيهها إلى حضراتكم إلى أن الجماعة مجابهة لبعض المواقف.. أشرت إلى موقف إلى أنه والحمد لله الاهتمام بالإدارة كموضوع زاد وصارت فيه منظمات كثيرة غير هذه الهيئة تشغل بعملته الإدارة واقترحت أن يحصل اتصال بهذه الهيئات بحيث مع استقلال كل هيئة وحقها فى وضع البرنامج الخاص بها يحصل شىء من التعريف بالجبهة العامة المشتركة دلوقتى التى تعنى بأعمال الإدارة الاقتصادية والإدارة عامة.. وذكرت مثل للاتحاد الأوروبى الذى يشمل أكثر من ٢٠٠ مؤسسة فى البحوث الاقتصادية والتدريب.. عمل مؤتمر وأنا أشرت إلى هذا المؤتمر.

أيضا فيه ملحق أضيف للدراسة اللى أنا قدمتها فيه بيان بالمؤسسات التى اجتمعت ودرست أكثر من ٢٠٠ بحث قدم لها وفيها عناوين..

الإشارة هنا إلى أن فيه تطوير وفيه جمعيات جديدة وفيه أنشطة جديد، فطبعا الجماعة الآن عليها أنها تتعرف على هذه الأنشطة وتقيم درجة من التعاون أو التصرف المناسب مع هذا التغير من بقاء أهدافها.. أنا مش بأدى إجابة إنما بأثير تساؤل.. أعتقد أن مجلس الإدارة لن يبقى جامدا حتى يتجاوزه الأحداث بيبتدى يبقى فى غير مركزه وقدرته على

معالجة الهدف الأساسى.. هذا مع الترحيب أن تبقى فيه هيئات ومؤسسات أخرى تشتغل فى الإدارة وفى التدريب وفى الدارسات ووجهة نظر مختلفة وتخصصات مختلفة إنما هذا لايمنع أن تكون هناك جبهة تعاونية لكل هيئة استقلالها إنما الغرض العام وهو حسن الإدارة فى المجتمع المصرى فى كليته..

طبعا تأكيدا لهذه الدعوة أنا باعتبر فى الواقع أن المشكلة الأولى فى مصر هى الإدارة .. المشكلة مش التكنولوجيا ولا التعليم ولا الصحة.. فى كل هذه المنشآت الإدارة هى المشكلة.. وإذا أضفت شيئا أقول رسم السياسات وإدارة النشاط بتخسر الدولة الكثير يعنى مش فى مصر بس عملية الإدارة واختيار الأشخاص.. وأيا كانت السياسة وأيا كانت الأهداف الإدارة فى مصر بصفة خاصة أعتقد أنها بخير نقطة الضعف مع أن تاريخ مصر القديمة فى الإدارة كان يدل على نظام جيد .. يعنى اللى بيتكلم على أن فيه تسيب وعدم التنظيم وإلخ دى كلها مظاهر ضعف الإدارة فلازال مطلوب أن الإدارة تتحسّن أيا كانت السياسة وأيا كانت الأجهزة الموضوع مش متعلق بنظام اشتراكى أو نظام رأسمالى الإدارة الحسنة المنظمة التى تعنى بالتعرف على واجبها وتنفيذ سياسات معينة ومتابعة تحقيق أهداف هذه السياسات هى مسألة أساسية فى جميع الأحوال..

فالحاجة إلى تحسين الإدارة قائمة.. إذا تغير النظام الاشتراكى إلى رأسمالى إلى تعاونى بأعتقد أن جزءا كبيرا من الانهيار اللى حصل فى الكتلة الشرقية كان جزء منه ناتج عن انهيار الإدارة داخل روسيا وكنا كلنا عارفين مدى الفساد ودرجة الضعف اللى كانت موجودة وتسلط الموظفين والغش والتدليس اللى كان موجود، وكان الواحد بيستغرب كيف تكون دى دولة عظمى ووصلت إلى كل هذا مع الإدارة الضعيفة الموجود بشكل يعتبر من أسوأ الأمثلة بصرف النظر عن النظرية الاشتراكية أو النظرية الرأسمالية .

احنا فى مصر البيروقراطية المصرية عددها وصل إلى ٤,٥ مليون، وفى ازدياد على كل مستوى تعتبر عقبة كبيرة جدا فى تحقيق الأهداف وده يجرنى إلى ملاحظة بين قوسين أن فى كل المناقشات التى سمعناها فى الأيام القليلة الماضية موضوع الزيادة السكانية لم يشر إليه مباشرة وكنا بنتكلم امبارح بالليل على التعليم أحد الزملاء تفضل وأعطانى ملاحظة فى

هذا الشـأن ما بتديـت أتناقـش معاه يعنى عـدد السكان حتى سنـة ١٩٥٠ هو كـان سنة ١٩٠٠ كان المتفق عليه هو ١٠ ملايين سنة ١٩٥٠ كان ٢٠ مليونا يعنى ١٠ ملايين زيادة فى ٥٠ سنة .. من سنة ١٩٥٠ إلى الآن من ٢٠ مليونا إلى ٦٠ مليـونا فيه ٤٠ مليونا زيادة فى السكان إنما لما تتكلم على دولة بتحـاول بـ ١٠ ملايين جنيه إنها تعيش ودولة تـانية نفس الدولة عليها عبء زيادة قدره من ٢٠ إلى ٦٠ مليونا وإحنا عارفين أن الزيادة السنوية أكثر من مليـون أو ١,٣ مليون وهذه الزيـادة ستستمر مع كـل الجهود الموفقة بإذن اللـه هذه الزيادة لـن تتناقص أبدا .. إنما العدد الكلى للسكـان من ٦٠ مليونا المفـروض أنه فى خلال ٢٥ سنة أنه يزيد بمقدار حوالى ٢٠ مليونا كمان يبقى نوصل لـ ٨٠ مليونا.

العبء على التعليـم وعلى الصحة وعلى المرافـق والإسكان وكلـه لابد مـن مجابهته مـع الزيادة الحتمية لأنها مش حتخف إلا بعد فترة من ٢٠ ـ ٢٥ سنة . والضغط السكانى ده ـ أنا آتى مـن قرية فى وقت طفولتى ودى مسـألة بعيدة قوى يعنى ـ كـان كتابين اثنين فيهم حوالى ٤٠ تلميذا يكفوا صغار أطفال القريـة .. النهاردة فيه مدرستين ابتدائى فيهم ٢٠٠٠ تلميذ ومش مكفين يعنـى من ٤٠ إلى ٢٠٠٠ طبعا الزيـادة ليست كلها زيادة سكـانية إنما إقبال على التعليـم .. النهاردة جهاز التعليـم الأساسى الابتـدائى فى القرية دى محتـاج أنه يوفـر ٢٠٠٠ تلميذ وحـوالى ١٠٠٠ فى الإعدادى يعنـى المجموع ٣٠٠٠ حـوالى السكان، الإحصاءات كلهـا بتقول عندك على الأقل السكـان فى الجهاز التعليمى، يبقـى حتى على مستوى القرية حصـل تسرب و. والخ عندك ٣٠٠٠ فى الابتدائى والإعدادى يعنى عـايزين مدرسين ومدارس و .. والخ .. هذا عبء كبير جـدا على مجتمع لايتقدم اقتصاديا ولا إداريا بالسرعة الكـافية .. والمناقشات اللى دارت أمس أنـا لسه متذكرها أو بعضهـا على الأقل من ناحية التحسين وأنا طول الـوقت باقول بس حد يقول لنا على عـدد السكان وعدد الطلبة .. أنا دخلت كلية العلوم سنة ١٩٣٤ وكنا ٥٠ طالبا تخرجنا ٢٥ طالبا النهاردة مفيش.. دول بالآلاف .. التعليـم الجامعى وحده مليون ونصـف ده عبء ضخم جدا ولم تتـوافر الموارد المادية ولا البشريـة ولا التنظيمية لإدارة مثل هذا الحشـد الكثيف اللى احنا عاوزيـن نزوده كمان.. هذا فى الوقت اللى عارفين مشكلة البطـالة وخاصة بين خريجى الجامعات والمدارس

المتوسطة أيضا.. المدرسة المتوسطة هى مدرسة الفقير اللى ميقدرش يصل إلى مستوى الجامعة بينهى الدراسة على مستوى المدرسة المتوسطة تجارة زراعة صناعة.. وأيضا البطالة شديدة وفى الوقت ذاته إحنا ماشيين فى التوسع فى التعليم، هذا أيضا اتجاه سليم إنما تصور كيفية التكييف إيه لما أنظر فى الأرقام بصرف النظر عن المحتوى..

كثير من الظواهر اللى بنشكو منها لها علاقة كبيرة بالزيادة السريعة المتضاعفة فى اللى حصلت فى السكان .. مش فى مصر بس ده فى جميع دول العالم الثالث فى الخمسينيات بعد الحرب على طول من ١٠ ـ ١٥ سنة حصل انفجار سكانى ولازال مستمرا.. الدول اللى زينا بتتحمل مثل مصر، الزيادة السكانية الضخمة مع المطالبة بتحقيق خدمات تعليمية وصحية وثقافية وإسكانية والخ إحنا عارفين المناقشة بشأن الإسكان الحاجة إلى كذا وكذا.

فى الوقت نفسه لـ ٤مليون موظف نصفهم وزيادة كانت عملية إيواء زى رئيس الوزراء الحالى ما استخدم هذا التعبير .. عملية إيواء يعنى توظيف ناس بدون حاجة إلى توظيف وموجودين فى الحكومة كنوع من الإعانة الاجتماعية واتبعت الدولة من . الخمسينيات حتى الآن سياسة تفادى مظاهرات الشارع .. سبب سياسى .. مش عايزين الشبان العاطلين يمشوا فى الشارع ويقولوا احنا عاطلين.. أدوهم شغل أدوهم فلوس.. أدوهم كذا.. إنما البطالة الساخرة فى الشارع سياسيا غير مقبولة.

وهو ده نفسه المبدأ اللى ماشى دلوقت نعمل كل تصرف مهما كان سيئا حتى نتفادى عملية تعبئة شعبية سواء كانت تلقائية أو منظمة حتى نتفادى أعمال التكسير.

وما شيين فى سياسات تؤدى إلى زيادة البطالة وأظن إحنا امبارح سمعنا فى الجلسة الأخيرة أن العبء على جهاز التعليم يزداد بشدة مع عدم ازدياد الموارد البشرية والمادية.. وده مش قاصر على جهاز التعليم .. جهاز الصحة.. كل الأجهزة.

يقال حتى الآن أن القطاع الخاص فى مأمن من ضغط السكان .. أنا فى رأيى أنه مش حيظل فى مأمن لمدة طويلة .. لأن الضغط البشرى سيمتد إلى القطاع الخاص .. مش أكثر من خمس سنين وطبعا القطاع الخاص ده مش حيبقى هو القطاع الخاص بتاع النهاردة لما

يجد ضغط شعبى وقوى عليه أنه يعمل عملية إيواء وإلا يجابه بمشاكل.. وده حصل فى بلاد اخرى .. وعلى مقاييس أخرى ونرجو أن يتم التصرف فى مثل هذه الأمور قبل أن تحدث لأنها خطيرة.

واضح أيضا من الملاحظات اللى سمعناها ولو أنها ملاحظات تاريخية مثل الملاحظات على القطاع العام وعدم كفاءته أنا باعتقد لحد كبير مديرى القطاع العام لايتحملون المسئولية الأولى لمحدودية المبادىء بتاع القطاع العام .. المسئولية الأولى كانت على السياسة العامة ومحدش بيقرب على السياسة العامة وده نفس الشىء دلوقتى خلينا ننتقد .. ننتقد لحد مانيجى عند باب الوزير نتكلم بأدب .. بعد الوزير مبننطقش خالص واحنا عارفين أن المحك الأول هى السياسات العامة التى توضع لأعلى مستوى وقد يكون هناك مبرر لهذه السياسات نتيجة ضغوط مختلفة يعنى مش باقول إنها غير مبررة أو فى إهمال فى رسم السياسات وإنما حضراتكم وزملاؤكم اللى سبقوكم كانوا منفذين لها.. جالنا أمر أن نفتح مصنع وتيجى الآلات ومفيش عمال .. أو فيه عمال ومفيش آلات.. وهى الشركة دى بتاعة أبوك.. دى شركة الحكومة والحكومة بتقول لك افتح حاضر نفتح.. أنا بدى نقد يدل على أننا فى حاديثنا وفى تقريرا تنا بنهمل المسئولية السياسية.. بينما أنا شايف أن المسئولية السياسية سواء بالنسبة للعاطلين أو عملية إيواء علشان ماتمشيش مظاهرات فى الشارع. النهاردة بتحصل أيضا توجهات سياسية لعلها رشيدة أنا مش باتهمها إنما بتؤدى إلى خلل بأداء الواجب.. يعنى واحد يخالف لا معلهش لأن ده له نفوذ، التساهل عندنا.. عدم الدقة فى تنفيذ الأوامر .. إلى الانحرافات الأخرى الكثيرة.. احنا كمجتمع إدارى ومجتمع سياسى بنقبل الكثير من هذه التجاوزات ودى يمكن تعتبر سمة من سمات المجتمع المصرى إلى نوع من أنواع التخفيف بتاع الأوامر الإدارية الجامدة إنما فى الوقت نفسه إهمال فى الوصول إلى النتائج أو الأهداف.

بعض الزملاء هنا تكلموا عن الدقة والإتقان .. مش من سلطاتنا أننا نعمل دقة وإتقان إنما مش من صفاتنا والعيب الأساسى فى السياسة مش فى الشخص تقدر تدرب الشخص كلنا .. كثير من المصريين لما بيخرج من دائرة هذه السياسة إلى دائرة أخرى فى الخارج

بيبقى موظف كويس.. مهندس كويس لأن رفع عنه الضغط السياسى والضغط السياسى برضه له مبرراته منها زيادة السكان ومنها قلة الموارد والانشغال بأهداف قومية وهدف الدفاع .. الخ ومقاومة الإرهاب.. فيه تصرفات كثيرة بتحصل النهاردة.. الموظف المباشر أو المدير المباشر قد يجد أنها غير مقبولة إنما هى مطلوبة لتنفيذ السياسة العامة أنا أظن فى مناسبات سابقة أمام حضراتكم فى المؤتمر، كنت باقول أن واجب الدولة هو المحافظة على الأمن الداخلى والخارجى إنما هناك تطرف وتزيد فى تأدية هذا الواجب.. التطرف والتزيد فى تأدية هذا الواجب الضرورى أدى إلى أن هذا القطاع دايما بيطغى على باقى القطاعات.

القطاع نمرة (٢) كان الخدمات الاجتماعية كنت دائما أقول لحضراتكم إن دى خدمات والغرض منها سياسى بمعنى الإرضاء والاسترضاء صحيح واجبه الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وو.. إلخ إنما هى مستنتجة ومتصلة بالعملية السياسية الأولى.. الاقتصاد يمكن نمرة (٣) أوبعد ٣ وده بنجد أن كل الزملاء سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص على قدر كبير من الكفاءة والوطنية والتفانى فى أداء العمل إنما بتجابههم مواقف يقولك الوضع السياسى أو السياسة العامة تقضى بكذا أقول حاضر يعنى لو أنا فى مركزه حاقول حاضر.

المرتبة الثالثة الاقتصادية.. نقطه التكنولوجيا كانت مهملة إهمالا تاما، وأنا أعتقد لغاية دلوقتى احنا كسبنا فى السنتين الأخيرتين اعتراف لفظى بأهمية التقدم التكنولوجى.. اعتراف لفظى وده برضه مكسب إنما يحتاج لوقت حتى يتحول هذا المكسب إلى حقيقة .. وكان من الواجب أن الأولوية التكنولوجية وأولوية تدريب البشروالاستفادة من القوى البشرية تكون أعلى من كده بكثير.

طولب بهذا الآن إنما لسّه متنفذش وأنتم عارفين حضراتكم وأنتم أغلبكم فى أجهزة الإدارة والأجهزة الاقتصادية أهمية التدريب وأهمية التكنولوجيا فى عملية الإنتاج وفى جميع العمليات حقيقى فاتتنا سنوات وسنوات لم نعترف بأهمية التدريب وأهمية التكنولوجى.. فيه اعتراف الآن وإنما نرجو أن هذا الاعتراف يتحول إلى برمج حقيقية أى

لا معنى أنك تحط رأس مال ومعندكش العامل المدرب ولا الخبرة التكنولوجية اللازمة رأس المال هذا لو أنفق على التدريب وعلى المعرفة التكنولوجية يبقى نخلى المصنع أقل من ١٠٪ فى الحجم إنما فى الكفاءة أكثر وهكذا فى كل المراحل .. وده البراجراف اللى كنت قلت لكم عليه فى العشاء ومحدش قال لى عليه حجة.. يإما يعنى الورقة لم تقرأ أو البراجراف ده محدش وصل له هو يعنى لما نبص فى الورقة حد (١٢) نلاقى البراجراف والكلام اللى فيه يمثل الوضع اللى إحنا فيه النهاردة .. وسيتفضل بتلاوته على حضراتكم الأستاذ منير عز الدين.

ك. منير عز الدين:

«ربما يكون السبيل الأوفق لإزالة التعارض فى تأكيد أهمية التدريب بأنواعه بما فى ذلك التقدم التكنولوجى والتعظيم الإنتاجى والمعرفة وإشاعة روح التعاون لا التنافر بين مختلف الاتجاهات، وليس الميل إلى جانب دون آخر عندئذ سيجد رأس المال الهائم صالحا له فى استقرار الأوضاع وسيجد المحرومون أملا فى تحسين أوضاعهم ولو بعد حين، وعندئذ يكون السبق الصحيح هو فى التوصل إلى السياسة المتوازنة داخليا وخارجيا.. اقتصاديا واجتماعيا.. شعبيا وصناعيا التى تلقى القبول العام وليس تغليب جانب على الآخر.»

د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن:

الجانب الآخر اللى بنتكلم فيه هو جانب الدولة، وهى الآن فى مأزق وبتحاول تشجع رأس المال المحلى والخارجى فى أن يدخل مصر وبتديه مزايا فده استفاده من قوة رأس المال، وفى الوقت نفسه بسبب الضغط السكانى اللى بنتكلم عنه وأثره السياسى، الدولة عايزة تفتح مدارس وخدمات صحية وتدى إعانات وتوظيف.. العمليتين متعارضتين والتعارض ده بيخلى إما يحصل نقص فى التنمية الاقتصادية وده اللى حصل فى السنوات الماضية أو يحصل عدم جدية فى تقديم الخدمات والأعمال الضائعة فى الخدمات الصورية،

وده أعتقد اللى حيحصل فى السنوات القادمة إن لم يحدث تحرك حقيقى نحو العناية بالتدريب وبالتكنولوجيا.. لأن التدريب والتكنولوجى هو اللى بيجمع بين الصفتين بيدى العامل والموظف المهندس المدرب ودى لها قيمة عند الرأسمالى وفى الوقت نفسه بيدى قدرة إنتاجية تقدر توفر الموارد للخدمات..

هو ده المخرج .. هذا المخرج للآن لم يعترف به بنجد الحكومة بتنتقد ويمكن ده حق أنها بتحاول تغرى رأس المال المحلى والأجنبى وده اتجاه سليم، إنما هذا الإغراء قد يكون على صالح الخدمات التى تقدم للشعب يبقى فيه معارضة.. لو الحكومة اتجهت لأن تخدم الفقراء والمرضى والجهال والاجيال القادمة حتنفق أموال.. تكون هذه الأموال على حساب عدم إغراء رأس المال المحلى والخارجى للقدوم للاستثمار يبقى فيه تعارض بين الناحيتين.

ده استكمال المناقشة.. ابتديت المناقشة من ناحية السكان وأديكم حضراتكم شايفين كيف إنها ممتدة وممتدة بصفة أساسية.

المناقشات التى دارت وطبعا المؤتمر كلنا عارفين أنه عقد فى شهر أكتوبر بدلا من شهر نوفمبر، وده برضه كويس إنما المشكلة مش أكتوبر ونوفمبر ده المشكلة أن الجو اللى عقد ده داخل جو من التوتر السياسى، واحنا عارفين اللى حادث بين إسرائيل والعرب، وده له ردود فعل سواء ظاهرة أو غير ظاهرة، ويمكن ما وصلتش لعمل المؤتمر إنما واضح أن احنا عايشين فى جو توتر ونرجو أن هذا الجو يمكن تحسينه، لأن مثل هذا التوتر بيضعف الحركة إلى الأمام سواء من النواحى الاقتصادية أو غيرها.

كلنا شاعرين بضخامة المشاكل الموجودة فى المجتمع والبرنامج اللى وضع لهذا المؤتمر برنامج طيب جدا وزى ماحضراتكم شفتم بيغطى جوانب كثيرة، ومن ضمن المظاهر التى حدثت لهذا البرنامج بالذات أن مفيش ولا وزير جه.. مش ضرورى أن دى ميزة يعنى .. لا أنا بقولها كدليل على أنهم مشغولين، لأن فيه حركة انشغال كبيرة فى جميع كبار موظفى الدولة.. يعنى فيه انشغال كبير لجهاز الدولة من أعلى مستوى إلى جميع المستويات داخل فى حركة كبيرة وقت ما ظهرت الوزارة الجديدة فى أول السنة، ونرجو أن الحركة دى تستمر وتتعدد وتنجح إنما من ضمن مظاهرها دلوقتى، يعنى كان فيه كام وزير مجاش

والحمد لله.. مش لأنه مجاش ولكن الحمد لله أنه كان مشغول (ضحك) لأننا نعتبر الكثير من هؤلاء الوزراء كانوا صادقين فى رغبتهم فى إظهار مشاركتهم لحضراتكم فى هذا المؤتمر، إنما كانت بتحصل ظروف وبنعلم هذه الظروف من الصحف، رئيس وزراء تركيا جه ووزير إيه جه .. فعلا الحركة الكبيرة اللى حصلت فى جهاز الحكومة فى السنة الأخيرة أعتقد أنها حركة محمودة ونرجو لها الاستمرار والازدهار فى الواقع هذه الحركة تطرقت لأفكار جديدة يعنى لم نكن نبحثها يعنى أعلن أكثر من مرة عن قول رئيس الوزراء أنه عايز يمد الرقعة اللى عايشة عليها الناس من الرقعة الحالية المحدودة إلى رقعة أوسع بفتح مناطق جديدة إنما ماسمعناش لما يفتح المناطق الجديدة حيجيب لها مياه منين وكهرباء منين .. كويس قوى احنا مستعدين نسقف لفتح مناطق جديدة، إنما النفقة دى كثير، أنك تفتح مناطق فى الصحراء، احنا عارفين أن حتى المناطق الصحراوية التى فتحت فى الزراعة اللى هى المهنة المألوفة فى مصر لغاية الآن فيها مشاكل إسكانية ١٠ رمضان، ٦ أكتوبر لازالت حتى الآن مدينة مصانع وليس مدينة سكن لأن التسكين بياخد وقت أطول.. ده مش عيب إنما دى طبيعة الامتدادات الحضرية مبتحصلش بين يوم وليلة.. ده بيفتح مساحات واسعة جدا فى سيناء ومساحات فى الصحراء الغربية وفى الوادى الجديد وفى غرب العوينات وشرق العوينات.. عملية توسعية يارب تتم.. بس نفقتها دى حتكون عالية جدا الانتقال السكانى والانتقال الحضارى إليها حياخد وقت أطول، ونرجو أن تكون العملية دى محسوبة .. إنما هى توجه سليم ونرجو تحقيقه ولو على مدى أطول.

هذا بيشير أن فيه جو من النظرة الطويلة إلى المشكلات على الأقل فى الناحية الحضارية وفى النواحى الثانية، وفى أثناء المؤتمر سمعنا برضه بعض الزملاء بيتكلموا وعاوزين خطة مفصلة لخمسة وعشرين سنة وبعض زملاء آخرين مدوها لـ ٣٠ سنة ده شىء طويل بجانب التخطيط الخمسى، السنة اللى فاتت. وده بيدينا صورة الزيادة السكانية ومجابهتها وصورة إنفاق على إنشاء البنية الأساسية وامتداد حضارة إلى مناطق صحراوية واسعة فى عدة جهات وفى نفس الوقت.. يعنى تخوف أرجو ألا يصرف المسئولين عن هذه النظرة، إنما يدينا الفرصة كشعب أننا نعرف ما يدار ونرجو أنها تكون فعلا محل اعتبار.

فيه أيضا بعض التصريحات اللى بيصرح بها.. وأنا سعيد جدا وأنا بسمع المهندس محمد عبدالوهاب وهو بيتكلم عن الصناعة وهو راجل قعد ٩ سنين فى الوزارة وماتكلمش برضه إنما يعنى لمح .. كيف أن الوزير فى موقف لا يمكنه اتخاذ قرار.. بيلمح.. محمد عبدالوهاب مش معانا ولكنه من أحسن الشخصيات الفنية المدربة الوطنية الصادقة فى مصر، فأنا دايما أقول لزملائنا إزاى محمد عبدالوهاب مابيتصرفش فى هذه المواقف مع علمه وكفاءته ووطنيته وإخلاصه.. لابد يكون فيه عوائق .. الزملاء اتكلموا على أن فى ٣٠ سنة الأمور دى ماشية بالقصور الذاتى.

حتى الهند فى ٣٠ ــ ٤٠ سنة انتقلت من موقف خامد جدا إلى موقف مبشر جدا الآن، وخلقت طبقة وسطى مدربة بتجذب رأس المال إلى الهند وفيه كفاءة إدارية فى الهند تماثل الكفاءة الإنجليزية احنا فقدنا الكفاءة الإنجليزية والتركية.. كله يعنى راحت الكفاءة الإيجابية.

وكيف أن فى ٣٠ سنة شرق آسيا ده اتغير خالص بما فيه اليابان صورة اليابان ـ الشربينى لما كان بيتكلم عن الصورة الذاتية لليابان قبل كده كانت البضاعة اليابانية متأخرة فى النظرة إليها عن البضاعة الألمانية قطعا النهاردة تعتبر سابقة.. الدول دى تطورت وتساءل بعض الزملاء هما فى ٣٠ سنة يعنى تغيروا هذا التغير واحنا فى ٣٠ سنة رجعنا للوراء.. ومحمد عبدالوهاب كان بيقول عندنا مناعة ضد التقدم، لا مش مناعة احنا عندنا مناعة ضد التقدم كان بيبحث عنها وعلشان كده قلت لك هو أشار إليها من غير مايقولها.. طبعا هى السياسة العامة لأن السياسة العامة كانت بتدى أولوية لأشياء على حساب الإنتاجية والتقدم التكنولوجى والتدريب.. أظن حضراتكم تعرفوا أن فيه أكثر من ٣٠ ـ ٤٠ مركز تدريب على الحرف المختلفة مؤهلين من الناحية الفنية وفيه معدات وآلات وموظفين إنما مفيش متدربين فاضيين حنيجى نعمل مراكز تدريب جديدة مش لاقيين حتى التلامذة اللى حيدربوا ودى مأساة .. يعنى المناعة أو الامتناع عن التقدم اللى موجود فى المجتمع واللى زادت التساؤلات عنه إنما مفيش تصريح يمكن دى تكون موضوع مهم للمؤتمر القادم.

«ماهى الموانع التى تجعل الإنسان المصرى والقدرة المصرية عالية إنما النتيجة قليلة.».

قيل أيضا أن مفيش شفافية كافية وده صحيح إنما مش كل التعتيم اللى بيحصل متعمد.. هو طبيعة الجهاز الحكومى عندنا إنه مبيديش معلومات وتحتاج لضغط علشان تاخد معلومات، يعنى بصرف النظر عن الأثر السياسى بجانب الحذر من نظام إدارى اللى فيه السلطة دائما أكثر تركيزا .. وإن السلامة كل السلامة فى عدم إعطاء بيانات .. فى الوقت اللى لو جه خواجه أجنبى تبص تلاقى هذه المعلومات بسرعة ظهرت.

قيل لى برضه أن الأولويات اللى احنا شايفينها فى جهاز الإعلام اللى بياخد اولوية ضخمة جدا فى الوقت اللى رغيف العيش مكلف، ولكن ده مهم جدا لأنه حسب سياسة الدولة العامة بيرد على الأخبار المغرضة اللى تتخذ ضد مصر وبالتالى عايزين جهاز إعلام يكون عنده أقمار صناعية وقنوات فضائية وده اهم من إصلاح مياه الشرب.. إذن هى أولويات ولكن ده تصرف جانبى وسلبى.

ونعود الآن لموضوع المؤتمر .. موضوع المؤتمر هو التنافسية .. ومشفتش تعريف لهذه التنافسية فى الورق اللى قدامكم، لما جيت حضرت للمؤتمر لقيت الكلام اللى يتقال هو كلام كل سنة.. حنصلح التعليم والصحة .. الخ احنا بقالنا ١٠ سنين بنقول كده .. التنافسية إيه .. سألت أحد زملائنا اللى على علم ببواطن الأمور، قال فيه دراسات كثيرة فيها مايسمى الكومبيتيتف ماشى.. دراسة مقارنة لتطورات الدول اتكلموا عن المنافسة بين الدول.

الكلام اللى سمعناه كله ده مش منافسة .. تسابق الدول كلها بتتقدم زى ناس بيجروا وواحد بيسبق الثانى فى الجرى، واحنا اللى سمعناه كله مفيهوش منافسة أو شاعرين أن احنا متأخرين فى السباق .. إنما لما حاجى قدام محدش قال أعمل إيه ؟ فى الأمور السياسية نسأل الشربينى..؟

أنا كنت فلكر التنافس لما يكون فيه طرفين بيسعوا إلى نفس الشىء واحد عنده أرض بيبيعها، واثنين واحد يقول اشتريها بخمسين وواحد يشتريها بـ ٧٠، فهنا منافسة اثنين يتنافسوا على نفس الشىء سواء كان بائع أو شارى، لكن إذا كنا ماشيين جنب بعض بس

واحد بيسبق والثانى بيتأخر، معلش المسألة مش مسألة لفظ الدكتور الشربينى عنده رد بس أنا مش حسأل يمكن ربما السادة الزملاء قرأوا هذا العنوان تأثروا.

فيه تقريرين أنا لخصتهم ووزعتهم على حضراتكم فى نهاية التقرير.. ودى عن درجة التنافسية وفيه عوامل ٨ أساسية وده بيدينى فرصة أن أتوجه إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة بأن ينظروا ياترى يقدروا يحسبوا الحسبة دى بالنسبة لمصر وموقف مصر بالنسبة للدول علشان نعرف مادام بيطلعوا تقارير عن التنافسية ياترى احنا فين أو الدول العربية فين.

أنا معرفش بتتحسب إزاى إنما فيه إشارات والجماعة يبتدوا يدرسوا هذا الموضوع قد تكون هناك فائدة ليتعرفوا على المكونات الأساسية لمؤشر درجة التنافسية أمام الاقتصاد المصرى.

على كل حال قد ترى الجماعة أو مجلس الإدارة متابعة هذا الموضوع، وأنا أسر جدا لو كان حقيقيا أن الترتيب بتاع مصر هو الـ ٢٩، يبقى احنا كويسين ومش واخدين بالنا. وعموما أنا يهمنى الجلوبلازيشن لأن دى عملية حضارية اقتصادية علمية .. جلوبلايزيشن دى حركة علمية تنظيمية سياسية انتشرت فى العالم فى العهود الأخيرة بسبب التقدم التكنولوجى فى الاتصالات زائد التطورات السياسية من حيث تكتل الدول .. العولمة على أى حال ما هو الأثر على الاقتصاديات الدولية وعلى الاقتصاديات القومية المختلفة فى التقدم التكنولوجى الذى حدث والتكتل السياسى الذى حدث .. فيه تكتل سياسى.. فى أوروبا من ناحية واليابان والنمور من ناحية ثانية ومحاولة للتقدم من دول أخرى.

فيه تكتلات اقتصادية واضحة وفيه تقدم تكنولوجى بحيث أن كلمة السوق مبقاش فيه فرق بين سوق داخلى وسوق خارجى الورقة اللى قدمتها لحضراتكم تشير إلى مراحل.. لازال تحليل التجارة مستمر، وكان تقدم تقدم كبير بواسطة اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية، إنما كان سببه سهولة ويسر انتقال الأموال والنقود من مكان إلى مكان وتخفيض الحواجز الجمركية كلها، فدلوقتى العالم كله بقى سوق واحد ومفيش دولة

بتقول سـوق داخلى وسوق خارجى على الـدخول والخروج للسلع والخدمـات وبقينا فى سوق واحد السوق ده عليك انت تختار الدولة المتخلفة اقتصاديا وأن تعمل على الاستفادة من هذا السوق.

هنا التنافس الحقيقى يعنى كلمة تنافس ترتبـط هنا فى السوق يعنى أنا بإنتج إنتاج هنا فى مصر وعاوز اصدره لأوروبا فيه دول تانية بتقدم نفس الإنتاج لأوروبا، فأنا بتنافس فى هذا السوق مـع منتجات أخرى.. أو بتنافس داخليـا بمعنى أنا بنتج هنـا والحدود مفتوحة فبتأتى منتجات مماثلة من بلاد أخرى وتيجى هذه المنتجات تنافسنى فى السوق المصرى.

يبقى هنا فيه تنافس فعلى باللفظ الصحيح المضبوط .. هنا فيه سوق وجميع المشاركين فى السوق إلى حد كبير على قدم المساواة.

الكومنتيف معناه أن مصدر أمامه مصدريـن محتملين آخرين وعليه أنه يسبقهم بسعر أقل أو جودة أكبر أو شروط أحسن فالمشترى يفضله عن الآخـرين .. نفس الشىء بالنسبة للمنتج المحلى مش عليه بس أنه يبيـع فى مصر، وأيضا المستورد الأجنبى سواء فى السعر أو الجودة .. إذا المشترى المصرى يفضل أن يشترى بضاعة أجنبية أو بضاعة مصرية إذن فيه منافسة. عمليـة المنافسة دى أهم نتيجة للجلوبـلايزيشن.. طبعا المسألـة مش مجرد سلع والورقـة أمام حضراتكـم تشير أيضا إلى أن فيه منـافسة لجذب رؤوس الأمـوال الأجنبية دول بتحط شروط.. دول تـانية بتحط شروط أحسن.. دول ثـالثة بتدى تشجيعـات لرأس المال بنوع أو بآخر.. ففيه رأس مال كبير موجود فى العالم قابل للتحرك وبيبحث عن اماكن يتجه إليها.. هنا يبقى فيه منافسة فى جـذب رؤوس الأموال.. فيه أيضا منافسة فى السياحة يعنى بـرضك عمليـة اقتصادية هـى صناعـة بذاتها واحنا بنحـاول نجذب أكبر عـدد من السياح وطبعـا جذب السـائح أنه ييجـى مصر بدل مـا يروح بلـد تانيـة.. يعنى دى تعتبر منافسة بيننا وبين البلاد الثانية.

دى حالات فعلية للمنافسة .. هذه المنافسات المتزايدة هى لصالح المنتج وصالح البائع والمشترى واللى بسميها أنها بتقوى وتكبر السـوق وتخليه أعمق وتحول العالم كلـه تقريبا إلى سوق واحد.. سوق بيع وشراء وتبادل، واحنا عـارفين السوق فيه عمليات ثانية اللى هى

عملية المضاربة والبضاعة الآجلة والبضاعة الحاضرة.. عملية التأمين وعملية المشاركة .. عمليات كثيرة مصاحبة للسوق.. فالسوق المحلى الداخلى الخارجى علينا أننا كمنتجين أن نعمل على الحصول على أكبر فايدة سواء لتصريف إنتاجنا إلى الخارج ونسعى أيضا للاستفادة بأحسن شروط فيما نشتريه من هذا السوق فى الداخل والخارج.

السوق العالمى ده هو عملية أساسية فى البروبلايزيشن هى عولمة السوق وقواعد السوق اللى بتتوضع دلوقتى واللى بتتطبق وتنفذ .. بتنفذ على الجميع.. لأن فيه ثلاث حاجات كبار.. البنك الدولى ـ صندوق النقد الدولى ـ منظمة التجارة الدولية كلهم متفقين ومتعاونين على أنهم يكبروا السوق ويخلوا السوق يزداد.

طبعا العملية دى بتدى ميزة للمشترى والبائع اللى هو المنتج والمستهلك إنما فيه عمليات تانية مهمة جدا مبتدخلش فى السوق زى مثلا المحافظة على البيئة .. مفيش سوق محافظة على البيئة دى وظيفة الدولة .. وظيفة المجتمع يصح فيه مجتمع ناجح جدا بينتج ويصدر إنما مبيحافظش على البيئة بتاعته.. الأرض والمياه والهواء الخ.. فده بيضحى بالبيئة ولو نسبيا فى سبيل النجاح فى السوق.. كل الخدمات .. خدمات التعليم خدمات الصحة.. خدمات الإسكان كل ما كان يسمى من قبل دولة الرفاهية اللى كانت سائدة من ٣٠ ـ ٤٠ سنة اللى فاتت .. كل دى كانت معتمدة على أموال لا علاقة لها بالسوق إنما بتأتى من الدولة أو السلطة العامة عن طريق نظام الضرائب أو المشاركة، يبقى لما السوق يتقوى دون أن تتقوى موارد الدولة اللى بتنفق على المحافظة على البيئة يبقى فيه انحدار لهذه البيئة.

وهذه الخدمات بتوظف ناس، وفيها عمال وفيها محافظة على الأصول للمجتمع والاقتصاد .. يبقى فيه مضار جانبيه بتحصل للعملية .. بل من مظاهر هذا التطور أن نقابات العمال اللى كانت قوية جدا فى الـ ٢٠ ـ ٣٠ سنة، اللى كانوا بيحكموا فى أوروبا لوقت قريب النهاردة العلاقة بين العامل وصاحب العمل مبقتش علاقة معارضة، ده الاثنين عاوزين ينجحوا فى السوق معا.. تحولت إلى حد كبير إلى تحالف رأس المال والعمل يبقى النقابة دى أنا مش عاوزها.. مش حتقدر تتدخل وتقول لى أعمل إضراب.

فقـوة رأس المال أمام العمـل كبرت، والعمال النهاردة فى أوروبـا بيقبلوا شروط أقـل فى العمل لأنهم شـايفين أنهم بهذا يقدروا يجابهوا البطـالة أكثـر مما لـو تمسكوا بـالقواعـد القديمـة اللى كانت مـوجودة فى السنوات الماضيـة يعنى فيـه نمو فى السوق بـالمعنى ده.. محاولـة المشاركـة فى السـوق لجميـع الأطراف.. أضرار نـاشئـة عـن هذا إذا لم تعـالـج السياسـات الكاملة أهـم هذه الأضرار إهمال الخدمات الضرورية اللازمة للمجتمـع التى كانت تـؤدى بواسطة النظام الاقتصادى اللى كـانت فيه الدولـة لها سلطة كبيرة، النهاردة سلطة الدولة الماليـة والإدارية بتقل، يبقى قدرتها على الإنفاق على هـذه الخدمات أقل وهى التعليم وغيره يبقى فى الحالة دى لابد من تصحيح هذا الموقف بشكل من الأشكال.

من نتائج هذه العولمة ودى مشاهـدة فعلا ومقررة ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء.. الغنى بيزداد غنـى فى الدول والأفراد والفقير بيزداد فقر، لـو تحط مع هذا العامـل الزيادة السكانيـة حتقول إن الفقير بيقـل إيراده نسبيـا وبيزداد عـدد أفراده، تبقـى مصيبة مـن ناحيتين.. فإذن فيه طبقات فقيرة مستواها بينـزل تحت وفيه طبقات غنية إيرادها بيرتفع.. واحنا عـارفين حتى حـادث قدامنـا يبقى بلدنـا مهياش بلـد قويـة، وفى كل أنحـاء العالم الإحصاءات كلهـا بتدل على ازديـاد الهوة بين الفقراء والأغنيـاء، سواء كـان دول أو أفراد، أيضا ده مـوضوع بيعترف أنـه بيحدث وأنـه لابد من معـالجته يبقـى العولمة هنـا حتمية بسبب التقدم التكنولوجى والإجراءات بتاع فتح الأسواق كلها على بعضها لازمة وفى الوقت نفسه لها مضار وبندرس هذه المضار ونشوف نقدر نعالجها إزاى؟.

إنما مش حقـدر أمنع التقدم التكنـولوجى لأنه حـادث فى العالم كله ومـش حقدر اغير قواعـد التجارة لأن اللى بيحط قـواعد التجـارة هما المنظمات الدولية والـدول الكبيرة مش الدول الصغيرة.

يبقى على أنا أتصرف فالمفروض فى البرجراف اللى فى ص١٢ اللى قراها أمام حضراتكم، هى محاولـة مجرد محاولة من حيـث المبدأ للخـروج من هذا المأزق ودى بقـى تحتاج إلى جلسات.

طبعا المناقشـات كانت فى كثير من الأحيان على أعلى مستـوى وأنا شايف الـوقت فات

كثير، إنما أود أن أشكر حضراتكم لأنكم ادتونى الفرصة بس بأرجع وأقول أن الظاهرة الحقيقية الفعلية هى العولمة وليست التنافسية بالمعنى اللى وجد فى المؤتمر على الرغم من ذلك.. وشكرا

(تصفيق)

ك. منير عز الدين:

نشكر أستاذنا الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن لنظرته الشاملة على برنامج المؤتمر وما دار فيه ويمكن بداية كلمته عكست قلق الأب الروحى لهذه الجماعة لما اتكلم عن اسم الجماعة جماعة الإدارة العليا وأطمئن سيادته أن من أهدافها التنمية ودى فى صلب أهداف الجماعة.

بالنسبة للمقر ونوع الاستفادة منه بعد التطوير هناك فيه قاعة اجتماعات كبيرة وقاعة للتدريب وهناك قاعة تضم ١٠ أجهزة كمبيوتر لعمليات تدريبية.

والحقيقة باجدد الدعوة لجميع حضراتكم أن نلتقى على فنجان شاى ثم أننا نقدر نعمل اجتماعاتنا وندواتنا هناك، خصوصا الندوات التى طرحت فى كلمة الدكتور إبراهيم.

تساؤلى عن المؤتمر الماضى كان فيه دور للشباب.. احنا استعضنا بطريقة أخرى هذا العام بدعوتنا للسادة المديرين ورؤساء الشركات طلبنا واترجناهم أن كل واحد يقدر يصحب معاه واحد أو اثنين من المديرين الشباب اللى بيتطلع أنهم يمكن يكونوا الصف الثانى أو الثالث وأعتقد من بعض المتحدثين يمكنكم أنكم شفتم أن فيه شباب ووجوه جديدة سعدنا بيها فى هذا المؤتمر، ومكانتش بتحضر معانا قبل كده وده تواصل الأجيال اللى احنا بننشده فى الجماعة.

أيضا الدكتور إبراهيم أيد التساؤل اللى كان بيقول إيه أسباب وقدرة الجماعة على الاستمرار هو ده .. هو تواصل الأجيال لأن الجماعة لديها القدرة على إحداث التغيير والتطوير من داخلها متستناش حد يطورها وده برضه بهمتكم ومناقشاتكم اللى احنا بنسعد بيها.

حنبتدى جلسة بيان المؤتمر وبنوجه الشكر مرة أخرى للدكتور إبراهيم. الحقيقة وهو أكثرنا شبابا .. علما بأنه قعد معانا المؤتمر من أوله لآخره.. كان أكثر المنتظمين وأكثر المشتركين انضباطا كان يبقى موجود قبل ساعة المؤتمر وكان بينصرف آخر واحد احنا بنحييه ونشكره وأرجو له دوام الصحة وييجى معانا المؤتمر اللى جاى إن شاء الله.

(تصفيق)

والآن أدعو الدكتور أسامة عبدالوهاب رئيس الجماعة ليرأس الجلسة التى سوف يتلى فيها بيان المؤتمر وزى ماقلت لحضراتكم تم إعداده مساء أمس فى ساعة مبكرة واحنا حنقراه وبرضه.

د. أسامة عبد الوهاب :

بسم الله الرحمن الرحيم ... قبل قراءة بيان المؤتمر على حضراتكم أحب أقول أن من الحاجات القيمة اللى الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن أفاض فيها بالنسبة لتقرير التنافسية الحمد لله أن مصر مقيّمة وكل عنصر قيمت عناصره الفرعية فى وسط ٤٩ دولة كان ترتيبنا بينها ٢٧ وواضح أن فيه حاجات يمكن احنا بنمر عليها بسرعة إنما بتؤثر على قدرة الاقتصاد المصرى بننظر لها نظرة نقدية لأننا نتطلع دائما للأحسن.. إنما فى واقع الأمر كل ماقامت به الحكومة فى الفترة الماضية من ناحية السياسات المالية أثر تأثيرا جيدا على موقفنا التنافسى.. وحتى لانكون متشائمين احنا فى وسط ٤٩ دولة أقول ترتيب مصر ٢٧ يلينا أسبانيا (٢٨) الأرجنتين (٢٩) إيطاليا (٣٠) يعنى احنا مش وحشين، لما تاخد عناصر متعددة عبارة عن مجموعة عناصر يصلوا إلى أكثر من ٧٠ عنصرا للتقييم.. العناصر مع بعضها بترسم الصورة الكاملة.. طبعا احنا مبنكلمش، احنا بيسبقنا تايلند، يعنى علشان نأكد موضوعية التقرير.. إنما برضه لنا مكان وسط الـ٤٩ دولة.

وعلشان مانضيعش وقت حضراتكم السيد أمين عام المؤتمر حيقول بيانه.. برضه فيه تعليق بسيط وهو أن التنافسية لها أهمية أولى مع العولمة، يطلق تعديل معروف وبرضه

هناك عالمية التعاون أو عالمية المشاركة وقوة أو عنف شدة التنافس لعودة المظلة أو الإطار الى العصر عايش فيه، فالعولمة مع التنافسية الاثنين يمثلان السمة الأساسية للعصر.

اتفضـــــل....

ك . منير عز الدين :

سوف أتلو البيـان الختامى للمؤتمر على حضراتكم كـاملا وأرجو إذا كان لأحـدكم أية ملاحظات على هذا البيان يمكن إيضاحها أثناء المناقشة.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان المؤتمر (٣٢) لجماعة الإدارة العليا
«تنافسية المجتمع»

مع ذكرى احتفالنـا بنصر السادس من أكتوبر المجيد.. هذا النصر الـذى يحمل العديد من المعـانى أهمها أنـه عندما ارتقـى المجتمع المصرى بقـدراته التنافسيـة وعياً إمكانـاته لتحقيق نصر عالمى شهد به العدو قبل الصديـق وسجل على صفحات التاريخ أسمى آيات الابتكار والإبداع والشجاعة والإقدام.

فى ذكرى تلك الأيـام العظيمة نعقد المؤتمر الثانى والثـلاثين لجماعة الإدارة العليا تحت عنوان «تنافسيـة المجتمع المصرى». لاستكمال المسيرة فى ظل متغيرات مختلفة تتطلـب منا الرؤية الثاقبة والنظرة الموضوعية لآمالنـا والتشخيص الدقيق لقدراتنا والبيئة المحيطة بنا من أجل بناء مستقبل أكثر رخاء وسعادة لصالح أجيالنا القادمة.

لقد مر العالم لفترة كان التـوجه فيها إلى تنافسية الوحدات واهتم فقـط بالإنتاجية على مستوى المنظمـة، إلا أن التطورات التـى صاحبـت حركـة العالم إلى العـولمة أو العالميـة.. انعكست فى ضعف قـدرة الحكومات على الاستثمار وبالتالى تقلصت فـرص العمل وفرص

تحقيق الرفاهية داخل المجتمعات، بينما ازدادت قدرة الشركات الصناعية والمؤسسات المالية والتجارية عابرة القارات وأصبحت تقوم بالدور الأكبر فى الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى المجتمعات القادرة على استيعاب هذه الاستثمارات ولديها الكفاءة على استخدام التكنولوجيا المتطورة كما اتجهت تلك الشركات إلى تكوين محافظ استثمارية مربحة داخل المجتمعات ذات القدرة التنافسية العالية والمحققة للتنمية المتواصلة.

إن المجتمع التنافسى المنشود هو ذلك المجتمع الذى يستطيع أن يحقق التوازن الديناميكى بين تعظيم الثروة والحفاظ على السلام الاجتماعى.. إنه المجتمع الذى يستطيع أن يحدد ويدير بكفاءة كل مجالات أو عناصر التنافسية فيه، مع الاحتفاظ بتوازن مقبول بين مصالحه المحلية وعالمية النشاط. ومن الواضح أن المنافسة بأنواعها المختلفة وأسواقها المتعددة ومؤسساتها الخاصة أصبحت سمة واضحة فى المجتمع الدولى ولها قواعدها وأساليبها ويقتضى النجاح فيها التعاون بين الأطراف المشاركة فيها من ناحية وسياسات الدولة وخططها المختلفة من ناحية أخرى.

وتعتبر تنافسية المجتمع المصرى القضية الأولى بالاهتمام والرعاية لتحديد معالم الطريق والخطوات الواجب اتباعها ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، حيث تتحدد ملامحه تباعا وبسرعة تستلزم منا جميعا تكريس الفكر والجهد لوضع الصيغة الملائمة للتعايش مع هذا العصر الجديد فى ضوء الاعتبارات الأساسية التالية:

١ ـ يشكل المناخ الدولى والإقليمى أحد العناصر الرئيسية فى تحديد معالم وأولويات القدرة التنافسية للمجتمع المصرى خلال المرحلة الحالية، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة تغيرات جذرية فى كافة المجالات بدءا من انهيار الاتحاد السوفيتى والاتجاه إلى قيام التكتلات الاقتصادية والتجارية الكبرى والتركيز على عقد اتفاقيات للمشاركة بين الدول الصناعية المتقدمة (الاتحاد الأوروبى ـ الولايات المتحدة ـ اليابان) وبعض دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تواجد موقف عربى جديد يتخذ من السلام فى المنطقة خيارا استراتيجيا وتنمويا.

كما صاحب هذه الاتجاهات العديد من السياسات الاقتصادية تمثلت أساسا فى اتباع

آليـات السوق وتحريـر التجـارة بين الدول وتطبيـق نظـم الجودة الشاملـة والاتجاه إلى الخصخصة وتقليص دور الحكومات فى مجالات الاستثمار والإنتاج .

٢ ـ إن العمل على الارتقاء بقدرة المجتمع فى الإبداع والابتكـار ليس رفاهية وإنما هو من أساسيات التقدم والتنمية المتواصلة، فـالتعليم ليس مجرد خدمة تؤدى وإنما هو استثمار فعال يتطلـب وعيا كـاملا وتحليلاعميقـا ورؤية واضحة وعمـلا دؤوبا بتحقيـق الأهداف المخططة وخاصة أن كسـب الأسواق يعتمد أساسا على الارتقاء بجهـود البحوث والتطوير فى إطار التنافسية الشاملة ومناخ جاذب للاستثمارات.

٣ ـ تشير معظم تقارير الأمم المتحدة إلى أن التنميـة المتواصلة التى تعتمد على معدلات نمو اقتصـادى عاليـة تمثل أولى دعائم تنـافسية المجتمع مـع ضرورة البحث عـن نموذج جديد للتنمية لايعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية حيث ينادى العديد من الخبراء بأن تطوير التكنـولوجيا وتعميقها وتـوطينها وانتشارها بين الأمـم أصبح هو القوة الـرئيسية خلف التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

٤ ـ تتشكل عـلاقات مصر الاقتصادية والتجـارية على المستوى الدولى مـن عدة دوائر متماسة أو متداخلة أهمها مايلى:

ـ دائرة العلاقات العربية .

ـ دائرة العلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة.

ـ دائرة العلاقات مع دول شرق وجنوب آسيا.

ـ دائرة العلاقات الأفريقية.

ـ دائرة العلاقات الإسلامية.

ـ دائرة العلاقات الشرق أوسطية.

وتمثل العلاقـات المصرية العربية الدعامـة الأساسية التى تنطلق منها بقيـة العلاقات الاقتصادية لمصر، وخاصة أن الدول العربية لـديها ثروات طبيعية وأرصدة مالية وأسواق شاسعة تتيح فرصا عديدة لإقامة نظام مناسب للتكامل بين الاقتصاديات العربية فى ضوء الدروس المستفادة من بعض تجارب التعاون الدولى.

٥ ـ تعتبر قضية التصدير من أهم القضايا التى تواجه الاقتصاد المصرى خلال المرحلة القادمة، خاصة فى ضوء التحديات التالية :

ـ حدة المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالميةمع سماحها بوجود معاملة تفضيلية للتكتلات الاقتصادية الكبرى.

ـ الدعم المستتر أو المعلن الذى تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو أسواق جديدة.

ـ نزعة بعض الدول المتقدمة أو الاحتكارات الدولية إلى اتباع أساليب الإغراق فى بعض أسواق التصدير.

ـ الاتجاه إلى إنشاء أسواق تجارية جديدة فى الشرق الأوسط أو فى حوض البحر المتوسط دون استعداد كاف من دول المنطقة للتعامل مع هذه الأسواق.

ـ الأطماع المعلنة أو غير المعلنة من إسرائيل بخصوص التطبيع وإنهاء المقاطعة وتحرير التجارة بينها وبين الدول العربية.

٦ ـ تشكل مؤخرا ثلاثة تجمعات اقتصادية ضخمة تتجه لأن تصبح القوى الرئيسية للنظام الاقتصادى العالمى لمرحلة طويلة قادمة وتتمثل فيما يلى :

ـ منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا بقيادة الولايات المتحدة وتضم معها كندا والمكسيك.

ـ منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والباسفيك بقيادة اليابان فى شرق وجنوب شرق آسيا وتجمع الأبيك.

ـ الاتحاد الأوروبى الذى يجمع ١٥ دولة فى غرب ووسط أوروبا ويتجه إلى التوسع تجاه دول وسط وشرق أوروبا، مع إدماج اقتصاديات دول جنوب البحر المتوسط.

٧ ـ سوف يلعب الاستثمار ومعاملات سوق المال دورا أساسيا خلال المرحلة القادمة الأمر الذى يستلزم بالضرورة تهيئة مناخ وبيئة صالحة ومشجعة وحاوية للاستثمار والإنتاج تسمح بتدفق الأموال إلى السوق المصرية وبناء قواعد استثمارية وإنتاجية

ضخمة فى شكل مشروعات، يسهم فيها رأس المال الوطنى والأجنبى، لها دورها الفعال فى تحجيم مشاكل البطالة التى يعانى منها الاقتصاد الوطنى.

ويقصد بمناخ الاستثمار مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التى تسود خلال مرحلة معينة وتتفاعل مع بعضها فى تهيئة بيئة صالحة للاستثمار المأمون ذى العائد المناسب، كما لايمكن الفصل بين البيئة الصالحة للتعامل بينما تتيح السوق تدفقات مالية مستمرة يتم من خلالها تحقيق التوازن المأمول بين الطلب على الأموال فمثلا فى حجم الاستثمارات وبين العرض من الأموال، فمثلا فى حجم الأموال أو المدخرات المتاحة للتمويل، وبالتالى فإن الاستقرار السياسى والأمنى يمثل أحد التحديات الأساسية خلال المرحلة القادمة لتهيئة مناخ الاستثمار مما يستلزم بالضرورة مزيدا من الديمقراطية وتشجيع الحوار وتوعية الجماهير بشتى الطرق والأساليب لمواجهة سلبيات التعصب والتطرف.

٨ ـ تتحقق تنافسية المجتمع عندما يصبح متميزا فى العلم والتعليم وقادرا على الابتكار والإبداع والاندفاع إلى التنمية واكتشاف الموهوبين من أبنائه مما يؤدى إلى تحقيق الزيادات المأمولة فى الدخل ورفع مستوى المعيشة، كما تمثل جهود التنمية الإدارية وإعداد قيادات المستقبل الركيزة الأساسية لبناء ودعم القدرة التنافسية للمجتمع المصرى خلال القرن الواحد والعشرين باعتبار أن مثل هذه القيادات والكوادر سوف تكون العقل المفكر والمستنير لوضع وتطبيق نظم وسياسات فعالة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والتجارية العالمية بالكفاءة والفعالية المأمولة.

وإذا كانت قواعد وسياسات النمو الاقتصادى خلال القرن القادم لم تتضح ملامحها الأساسية حتى الآن إلا أن هناك اتجاهات عامة تؤكد سطوة الشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات مع التقليص النسبى لدور الحكومات مما قد يؤثر على توفير الخدمات العامة والمحافظة على البيئة مع ما قد يصاحب ذلك من ظاهرة الاستقطاب للثروة والدخل وقضية توزيعه فضلا عن الاتجاه إلى تهميش دور تلك الدول التى لاتستطيع أن تتعامل أو تعيد ترتيب أوضاعها وفقا للمتغيرات والتوجهات العالمية الجديدة، وبالتالى لابد أن تتجه

مصر لبناء قدراتها التنافسية لتتعايش وتتواءم مع المتغيرات المعاصرة بالتركيز على مايلى:

- وضع التعليم والتدريب على قمة الأولويات للمجتمع واعتبار ذلك عملية مستمرة تحتاج إلى التقييم المستمر فى إطار رؤية محددة يتفق عليها المجتمع.
- تحقيق نمو اقتصادى سريع مع توزيع عادل للدخل.
- إحداث زيادة تراكمية فى إنتاجية العمل.
- بناء السوق الواسعة على محاور متعددة.
- الاهتمام بالشفافية والمشاركة.
- تنمية الجوانب الثقافية والحضارية وإحياء روح التفاؤل والثقة.
- الاهتمام بالعملية الإدارية وتنمة الكوادر والاختيار الموفق للقيادات.
- وفى ضوء المعطيات السابقة يمكن تحديد دعامات بناء القدرة التنافسية للمجتمع المصرى خلال القرن ٢١ كما يلى :

الدعامة الأولى : تهيئة مناخ إيجابى للاستثمار والإنتاج فى ظل تكنولوجيا متطورة وموطنة.

الدعامة الثانية : تطوير نظم التعليم والتدريب وإعداد القيادات مع صقل وتحفيز ملكات الابتكار والإبداع.

الدعامة الثالثة : تنمية وترسيخ القيم الاجتماعية والدينية الأصلية للمجتمع وأهمها الانتماء والعمل والإتقان والالتزام والأمانة مع توظيف الإعلام فى تنمية وتحسين الصورة الذهنية للأمة.

الدعامة الرابعة : التعامل بالكفاءة والمرونة مع المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع التكتلات الدولية.

إن بناء هذه الدعامات يستلزم بالضرورة تشخيص أهم التحديات والمعوقات والقضاء عليها تباعا مما يهيىء بيئة صالحة لانطلاقة إيجابية لبناء القدرة التنافسية للمجتمع المصرى وخاصة أن التطورات المتلاحقة فى مفاهيم النمو تحتم علينا ليس فقط متابعتها وفهمها بل متجاوبين معها تفاديا لاتساع الفجوة بيننا وبين المجتمعات المتقدمة.

وفى هذا الصدد يقترح المؤتمر تنفيذ مايلى :

أولا : يـرتكز منـاخ الاستثمار داخـل المجتمع المصرى على مجمـوعـة من الاعتبـارات الرئيسية التى يجب أن تتوافر حتى تتحقق له الفاعلية المطلوبة وأهمها :

ـ الاستقرار التشريعى والاجتماعى.

ـ الاستقرار السياسى والإدارى.

ـ الاستقرار الاقتصادى والمالى.

ولاشك أن الـدولة لها دور هـام فى بناء وتـأمين هذه الدعـامات مـن خلال سيـاسات رشيدة واعية تتواءم وتتوافق مع المتغيرات الدولية والإقليمية باستمرار وذلك من خلال:

(أ) دعم مسيرة الاستثمار الوطنى والمشترك فى مختلف أنحاء مصر.

(ب) التوسـع فى برامج الاستثمار على مستوى جميـع المحافظات بما يساهـم فى إعادة توزيع السكان على المجتمعات الجديدة.

(جـ) تقديم بعض الإعانات والقـروض الميسرة للمشروعات الجديدة للشباب بالإضافة إلى بعض الحوافز الضريبية .

(د) الإسراع فى طرح مزيد مـن الأسهم لشركات قطاع الأعمال العام مما يزيـد من جانب العرض، وبالتالى إحداث التوازن المطلوب فى الأسعار.

(هـ) طرح كمية متنوعـة من السندات الحكومية حتى تتوافر أدوات جـديدة تساهم فى ازدهار معاملات البورصة ودعم صنـاديق الاستثمار لتمويل مختلف المشروعات الجديدة أو إعادة الهيكلة المالية لبعض المشروعات القائمة.

(و) تحويـل جزء مـن الأوراق الحكوميـة غير المقيـدة فى البورصـة إلى سندات مقيـدة ومتداولة مما يخلق رواجا أكثر نسبيا فى تداول الأوراق المالية.

(ز) تطـوير الجهـاز المصرفى وتطبيـق مفاهيـم البنك الشـامـل بما يتواءم ومتطلبـات الائتمان التجارى وعقد الصفقات المالية والتجارية على المستوى الدولى والإقليمى.

ثانيا : يمثل الارتقاء بالتعليم فى مختلف مستوياته ومجالاته حتمية أساسية خلال المرحلة القادمة، كما أن تطوير التعليم فى مصر يستلزم بالضرورة التعامل مع بعض مشاكله المزمنة وأهمها مايلى:

(أ) ضرورة وضع رؤية واضحة وسياسة مستقرة لفلسفة التعليم فى مصر تعبر عن احتياجات السوق ومتطلبات استيعاب التكنولوجيا المتطورة.

(ب) مواجهة مشاكل زيادة أعداد الأميين الناتجةمن التسرب، خاصة خلال مراحل التعليم الأساسى.

(جـ) الاهتمام برجال التعليم وتأهيلهم ورفع مستويات أجورهم بهدف القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية فى ضوء النظام الحالى الذى يعتمد أساسا على المسابقات والتصفيات من أجل الاستمرار والتفوق .

(و) تركيز العملية التعليمية على تنمية ملكات الفكر الحر والبحث والابتكار لا الحفظ والاستيعاب.

(هـ) تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص للدخول فى مجالات التعليم المختلفة بهدف تحقيق الجودة المأمولة فى التعليم شرط وضع الآليات المناسبة للتقييم.

(و) التوسع فى التعلم الفنى بكافة مراحله وفى مختلف مجالاته.

ثالثا : إن إعداد قيادات المستقبل وكوادره هو عصب القدرة التنافسية للمجتمع المصرى خلال القرن الواحد والعشرين وبالتالى يجب وضع نظم فعالة لانتقاء واختبار وتدريب وتحفيز القيادات الواعدة والمرتقبة أهمها مايلى:

(أ) نظام سليم لاختبار وانتقاء القيادات الواعدة.

(ب) نظام سليم لإعداد وتدريب القيادات المرتقبة.

(جـ) نظام سليم لاختبار وتعيين وتقييم القيادات العليا.

(د) نظام سليم للمعلومات لخدمة النظم السابقة.

كما أن الاهتمام بإعداد وتاهيل الصف الثانى يستلزم بالضرورة مايلى:

(أ) التوسع فى إنشاء المعاهد الفنية والتكنولوجية خاصة فى مختلف المحافظات بما يتواءم مع البيئة والموارد الاقتصادية السائدة.

(ب) تنظيم بعض الزيارات الميدانية للمشروعات بالداخل والخارج لاكتساب مهارات التعايش مع التقدم العلمى والفنى المحقق فى مختلف الصناعات وداخل مختلف الأسواق.

(جـ) منح بعض الحوافز وتنظيم مسابقات الابتكار والإبداع فى بعض المجالات بتمويل من المؤسسات المستفيدة مع إيجاد التنسيق الفعال بينها وبين البحث العلمى.

رابعا : إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية كنواة لبناء تجمع اقتصادى عربى تكاملى يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع الرسوم والقيود الجمركية يمثل خطوة إيجابية فى مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية لتأمين القدرات التنافسية للسوق العربية والسوق المصرية.

خامسا : إن قضية التصدير فى مصر تشكل إحدى الركائز الرئيسية لدعم القدرة التنافسية للمجتمع خلال المرحلة القادمة خاصة فيما يتعلق بما يلى:

(أ) الارتقاء بجودة المنتجات مع دعم جهود الترويج والتسويق الخارجى للمنتج المصرى بالتنسيق مع قطاعات التمثيل التجارى.

(ب) تشجيع التصدير ببعض الحوافز المالية والضريبية مع تطبيق نظام الاسترداد الضريبى.

إن عالمية المشاركة وشدة التنافس هما حقيقة العصر وعلى الحكومة أن تراعى التوازن والتوفيق بين تناقض المصالح مستهدفة من ذلك رفاهية المجتمع وتأمين مصالحه.

هذا وقد ناقش المؤتمر الذى ضم أكثر من ثلاثمائة من قيادات الفكر والعمل فى مصر الأوضاع الدولية والإقليمية، كما اهتم بشكل خاص بتطور الأوضاع فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة فى الفترة الأخيرة، وعواقب هذه الأوضاع على مسيرة التسوية السليمة للصراع العربى الإسرائيلى، حيث أشاد المشاركون بالموقف الذى اتخذته القيادة السياسية المصرية تجاه السياسات الإسرائيلية التى تهدد مسيرة السلام بالفشل.. ويؤكد المؤتمر

على أهمية تحقيق السلام فى الشرق الأوسط استمرارا وتأمينا للنمو الاقتصادى فى مصر وداخل المنطقة العربية بما يهيىء ظروفا أفضل لدعم القوة التنافسية للاقتصاد المصرى إقليميا ودوليا .

ومن ناحية أخرى أعرب المشاركون فى المؤتمر عن ثقتهم فى أهمية استمرار الجهد لحماية أهداف السلام والنمو الاقتصادى عن طريق توفير قوة عسكرية رادعة طالما ظل السلام الحقيقى بعيدا عن التحقيق.

د. أسامة عبد الوهاب :

هل لحضراتكم أى تعليق على هذا البيان؟

أ. معروف الخولى :

الحقيقة أنا أتفق تماما مع ما جاء بالبيان الشامل للمؤتمر ولو أخذ به لكان كسبا لمصر كلها والحقيقة لى ملاحظتان الأولى أن البيان عدد الأصعدة التى نتعامل معها كالصعيد العربى والصعيدالإسلامى وأغفل الصعيد الأفريقى مع أنه الامتداد الطبيعى لمصر، يتيح لها التنافس مع قوى أفريقية صاعدة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياحية.

النقطة الثانية .. تعرض الأمين العام لسياسة التعليم فى مصر .. ومن تجربتى الشخصية أقول أن الجامعات الإقليمية تخلوا من الحوافز لذا اقترح أن يعطى طلبة الأقاليم حوافز من نوع ما بشرط أن يلتحقوا بكلياتهم وجامعاتهم فى نفس مواقعهم بدلا من أن يزاحموا أبناء القاهرة والإسكندرية بسبب البريق والجاذبية اللتين تتحلى بهما هاتان الجامعتان العريقتان بحيث يبقون فى أماكنهم.

وأذكر فى الخمسينيات أن كانت كلية العلوم تعطى حوافز شهرية للطلبة اللى بيلتحقوا بيها فلماذا لا نفكر فى حاجة مماثلة، إننا نحفز أبناء الأقاليم ليلتحقوا بكلياتهم بدلا من أن هذه الكليات تنشأ وبعد ذلك تنعى من بناها .. وكل سنة وأنتم طيبين ونلتقى على خير إن كان لنا عمر السنة الجاية إن شاء الله .. وشكرا لرياسة وأمانة المؤتمر..

د. أسامة عبدالوهاب:

فيه أى تعليق آخر؟

أ. صلاح :

طبعا مع تأييدى التام لبيان السيد الأمين العام .. الحقيقة بالنسبة للانتاج المصرى.. ركز على التصدير وأغفل القدرة التنافسية للإنتاج المصرى فى السوق المصرية، ودى نقطة مهمة جدا لأن مفيش حد يقدر يصدر بدون ما يبيع فى السوق المصرية .. وأرجو أن يشمل البيان فقرة تعبر عن عودة أموال المجتمع إليه أنا بضرب مثال بس .. مقاطعة بافاريا فى المانيا بتلاقى كل سيارات الشرطة .. كل سيار ات الأطفاء من انتاج M.A.N أو أوبل رغم أن المانيا فيها مرسيدس، ام دبليو وعربات أخرى كتير ..انما لأن الشركتين دول فى مقاطعة بافاريا.

إحنا عايزين أموال المجتمع المصرى اللى هى أموال الحكومة تنفق فى شراء الإنتاج المصرى وأن تلتزم الجهات الحكومية والقطاع العام بشراء الإنتاج المصرى فى كافة السلع ما دام بالمواصفات وبالأسعار المناسبة .. وأن يعطى له ميزة سعرية وده موجود فى كل الدول إن الإنتاج المحلى إذا كان أغلى من المستورد بنسبة معينة يفضل الإنتاج المحلى..

يعنى بأرجو أن يشمل البيان زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصرى داخل السوق المصرى علشان نقدر نصدر .. وشكرا.

د. أسامة عبدالوهاب:

أنا الحقيقة بضم صوتى للأخ العزيز صلاح .. وبيتهيألى نحط فقرة تتمشى مع الجات .. وإن المشتريات الحكومية هى التى لها الاستثناء من شروط حرية التجارة حيث تستطيع الحكومات أو يصرح للحكومات بأن تشترى احتياجات من الإنتاج المحلى.

احنا بنحط بقى بالنسبة لمصر طالما إن ده بيتمشى مع الجات فنحط (على الحكومة ألاّ تشترى إلاّ المصرى) هل كده مضبوط؟

ك. منير عزالدين :

طالما تتوفر الجودة والسعر

د. أسامة عبدالوهاب :

لا.. لا مفيش جودة وسعر متحطلناش ثغرات وفتحات وأبواب لناس تلعب بيها .. لأن الجات واضحة قوى فيها وده أعتقد أن الزميل صلاح يقصده وأيضا حضراتكم تقصدوه.

أ. محمود شلبى (رئيس المؤسسة العربية للتجارة الخارجية)

الحقيقة أننى تابعت لأول مرة هذا المؤتمر وسعدت بهذه النخبة واستفدت كثيرا من هذا المؤتمر، ولاحظ أن المؤتمر ركز على التنافسية وبالذات على الصناعات التحويلية أن فيها نقط مهمة جداً زى السياحة.. لأن إذا كنا بندور على التنافسية على أساس أن إحنا جلو بلازيشن إحنا بنشارك المجتمع العالمى فنهتم بالمشاركة فى التصدير مننساش أن التنافسية حتوصلنا لأن نشارك المجتمع العالمى.. لكن لما نبص للميزة التنافسية دى حتوصلنا أن إحنا ناخذ جزء من الكيكة الكبيرة.. وده يقتضى منا مجهود كبير فى التنافسية وفى الوقت نفسه مننساش الحاجات الأخرى.. مثلا الميزة النسبية مهمة فى مصر.. مصر ربنا حظاها بميزة نسبية غير متوافرة فى العالم.. عندنا ثلث آثار العالم.. الناحية السياحية مهمة جدا وشواطىء مهمة جداً مازالت السياحة نشاط لمصر كبير جداً.. المؤتمر بالنسبة للتنافسية الميزة النسبية، ودى مهمة جداً فى مصر.

الميزة النسبية فى قطاع الزراعة.. عندنا أراضى ونهر النيل العظيم ومناخ جيد و ٤٠٪ من سكان مصر بيشتغلوا بالزراعة ودى لازم نعظم الميزة النسبية أيضاً لأن إحنا عاوزين نشارك المجتمع العالمى ورجال إدارة ولازم نتخذ قرارات سريعة ولازم نجيب عائد سريع وده يخلينا لازم نستغل الميزة النسبية على أساس أن إحنا عندنا مجتمع زراعى.. وحتى الصناعة الأساسية عندنا اللى هى المنسوجات فطبعا جاية من القطن فدى مهمة جدا فلازم نشير لهذه الميزة النسبية نعظمها كميزة تنافسية وشكرا .

أ. محمود عبدالرحمن :

نشكر السادة القائمين على المؤتمر لحسن التنظيم والمحاضرات وكل شيء.. أنا كنت امبارح اتكلمت على ضرورة إلغاء الرسوم بتاعة قناة السويس على الصادرات المصرية إلى شرق أفريقيا وآسيا لتشجيع التصدير بالنسبة لكافة السلع المصرية ودى حتؤدى لرواج كبير لأنها بترفع السعر والمنافسة شديدة جداً جداً.. بتقعد مع العميل من الصبح لليل علشان ربع دولار، و١٠ سنتات، فما بالك برسوم القناة اللى هى جوه بلدنا بتعلى سعر أسعارنا ولازم نستفيد بهذا الوضع ولا أنتم مش معايا فى الموضوع ده؟

الحاجة الثانية.. أن سيادتك اتكلمت عن القيادات الشبابية وأن الشباب يحتل موقعه وأنا أرى أن القانون اللى صدر بتاع القيادات العليا فرمل الشباب تماما أنهم يتطلعوا لأى وظائف.. أصبح سيف عليهم يعمل لك إعلان ييجى واحد من بره ياخد الوظيفة.. يعمل لك إعلان تيجى واسطة قوية تاخدها وأنت زى ما أنت.. القانون (٥) قتل كل القيادات الشبابية اللى طالعة، وأنتم أحرار وشكراً.

د. أسامة عبدالوهاب :

شكراً ياأخ محمود.. بالنسبة لقضية التصدير لها التوصية بتاعتها باستفاضة وأعتقد أن التوصية رقم (٥) الخاصة بالتصدير فى ص(٤) تغطى العرض وفيما يختص بالقانون (٥) فده مش مطبق إلا فى الحكومة.

أ. حسن عبدالرازق عبدالعزيز:

كان نفسى نشير إلى الأخطار المتوقعة من تطبيقنا لاتفاقية الجات فيما يتعلق بحقوق الملكية زى قطاع الدواء.. وقد سمعنا ورأينا وشفنا أن ممكن جدا هذه الصناعة تتعرض لأخطار شديدة جدا إذا ما نظرنا إلى ما نتعامل فيه دلوقتى من ناحية المادة الخام والرخص اللى بننتج على أساسها، هذا القطاع يمس مشكلة خطيرة جداً.. المشكلة فى مصر هى مشكلة علاج الشعب إذا ما أخدناش بالنا من دلوقتى للأخطار التى سوف تقابلنا عند تطبيق هذه

الاتفاقية بعد المهلة الى أدوها لنا سنتعرض لأخطار شديدة فى قطاعات حساسة التى تمس علاج الشعب وصحته وقوته كما ستؤثر على القطاعات نفسها.. وشكراً.

د. أسامة عبدالوهاب :

شكراً ياأخ عبدالرازق ولو فيه أى زميل آخر برضه عنده أى تعليق أو توصية بالنسبة لأخطار الجات أرجو أنها تكتب على ورقة وتجيلنا هنا علشان نبقى حاضرين كل ما يتعلق بأخطار الجات.

اتفضل يادكتور سعد.

د. سعد الراجحى :

بالتأكيد كلنا بنحيى إدارة المؤتمر على هذا المؤتمر اللى باعتبره فرصة لتبادل الأفكار بين قطاعات مختلفة لأننى من الناس اللى قاعدين فى الجامعة اللى نادر قوى أنى أشوف قطاعات مختلفة تقابل بعض، ودى مهمة جداً لتبادل الأفكار والإفادة من الخبرات.. فيه التوصية اللى جاءت للتعليم كانت ذكية جداً لما أتكلم عن تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص للدخول فى التعليم وأضاف.. مع التأكد من تقييم وتقويم بعض جودة التعليم بها. فيه تقييم يمثل عملية تالية للتعليم لكن زى ما فى الأيزو كلمة ضمان الجودة عملية سابقة للتعليم علشان كده أنا كنت امبارح دائما أكرر وحاططها فى الورقة بتاعتى ضآليات ضمان الجودة وليست آليات تقييم الجودة.

تعقيب قصير على الزميل اللى اقترح أن نشجع أبناء الأقاليم لكى يستقروا فى أماكنهم.. هما مش محتاجين تشجيع لأن فيه دراسة كنا عملناها عن ثقل مجموع الثانوية العامة فى المحافظات الأخرى، ده طبعا مؤشر لنقل توزيع النشاط البشرى فى المحافظات المختلفة، بنجد جنب منطقة القاهرة وما حولها والإسكندرية تقل المجموع فيها عالى جداً وطبعا سببه هو القدرة على أخذ المنشطات لدخول السبق والتنافسية أو السباق فى الثانوية العامة والحصول على مجموع أكبر.. فالناس اللى بياخدوا مجموع أكبر فى منطقة القاهرة

والإسكندرية.. أكبر بكتير من استيعاب جامعتى القاهرة والإسكندرية.. علشان كده النهاردة معظم نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون التعليم بيشكوا مر الشكوى لزيادة عدد المغتربين عندهم لأن عدد الطلبة اللى من منطقة القاهرة والإسكندرية وراحوا بورسعيد والمنيا وأسيوط أكثر بكثير جداً من استيعاب المدن الجامعية.

أنا لى اقتراح إضافة «هى التأكيد على النظر فى عدالة توزيع النشاط البشرى والنشاط الإنتاجى والصناعى فى جمهورية مصر العربية» وشكرا.

د. أسامة عبدالوهاب

بالنسبة للتوصية الأولى هنا البند (هـ) تضاف (وضع آليات ضمان الجودة).

والجزء الثانى خريطة تنمية لمصر.

أ.د. عبدالمنعم السيد (بهيئة قناة السويس)

بالنسبة للاقتراح المقدم من الزميل محمد عبدالرحمن صالح بإعفاء صادرات شركة النصر للملاحات من رسوم العبور فى قناة السويس.. أولا رسوم العبور فى قناة السويس تقررها سياسات قومية وتعتبر هذه الرسوم من أهم الموارد الاقتصادية لموارد الدولة السيادية.

بالنسبة للإعفاءات.. الإعفاءات بصفة عامة وليس إعفاء رسوم قناة السويس تسببت فى إشكالات كثيرة.. إعفاءات تمنع وإعفاءات تمنح والأفضل أن تكون هناك سياسات موحدة لرسوم العبور فى قناة السويس.

ولا أعتقد أن هناك إعفاءات إلا بقرارات قومية.

بالنسبة للتصدير شركة النصر للملاحات.. طبعا شمال البحر الأبيض المتوسط مفيهوش رسوم بالنسبة للجنوب، قناة السويس وموانىء مصرية كثيرة، يعنى يستطيع المصدر المصرى أن يصدر منها منتجاته بدون مشكلة.. أما رسوم هيئة قناة السويس فتمثل موردا قوميا وشكراً.. وسأعرض اقتراحك بأمانة مجرد عرض على المسئولين بهيئة قناة السويس.

د. أسامة عبدالوهاب :

أعتقد أن دى إحدى فوائد المؤتمر أن التوصية تناقش مع المسئول، أيضاً وصلنى نص توصية من الأخ العزيز صلاح الحضرى.

«ضرورة العمل فوراً على استغلال الفترة الزمنية لتطبيق الجات لأحكام اتفاقيتى الجات والمشاركة الأوروبية فى تهيئة الصناعات المصرية فى كافة المجالات وإعدادها للمنافسة العالمية مع مراعاة الاستفادة الكاملة مما تسمح به هذه الاتفاقيات من مزايا للإنتاج المحلى واستغلال المدد الزمنية المسموح بها بهذه الاتفاقيات لزيادة القدرة التنافسية لهذا الإنتاج داخليا وخارجيا.

ومن الأخ المحاسب عبدالرازق.. نص التوصية «أرجو أن يشار فى بيان المؤتمر إلى الأخطار المحتملة من تطبيق اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى فى بعض القطاعات والتى لها تأثير مباشر على رفاهية وحاجة الشعب المصرى إلى بعض السلع والخدمات الحساسة مثل الدواء المصرى الذى يخشى عليه بما يتعلق باستعمال حقوق الملكية الفكرية وده على سبيل المثال لا الحصر خاصة بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة لنا قبل الالتزام بهذه الاتفاقية وبالتالى مما سيؤثر على القدرة التنافسية لهذه القطاعات فى المستقبل داخليا وخارجيا.

ـ الأخ محمود شلبى : نص التوصية «تعظم الميزة التنافسية فى المشاركة فى الكوكبية العالمية. وفى نفس الوقت التركيز على الأهمية فى الاستفادة التى حبانا بها الله فى الاستفادة بالميزة النسبية فى قطاع السياحة فى مصر، سواء فى الآثار القديمة وشواطىء البحر الأحمر وسواحل البحر الأبيض وفى قطاع الزراعة فى القطن والموالح.

حضرتك تسمح لنا أننا نوضبها فى الصياغة اللى تتمشى مع القرار.

ـ الدكتورة إكرام عبدالنبى : أرجو إضافة الآتى :

١ــ الاستعانة بالخبرات الأجنبية المتقدمة فى مجال التسويق الدولى والتصنيع والتكنولوجيا المتقدمة والجودة الشاملة.

٢ـ زيادة عـدد المعاهد الفنية المتخصصة والتكنولـوجيا المتقدمة لزيـادة كفاءة الأيدى العاملة المصرية فى هذا المجال.

أ. عبدالرازق :

المعروف أن المنهاج الوظيفى فى الإدارة بيركز على وظـائف الإدارة اللى هى معروفة طبعا فى المنظمة اللى هـى تخطيط وتنظيـم.. الرقـابة دلـوقتى تبـدأ من المنظـم وإدارة التفتيش وبعدين الجهاز المركزى، الرقابة الإدارية، وتوصـل لغاية مستويات أخرى.. يعنى لو قارنا مستويـات هذه الـرقابـة فى البلاد اللى حـوالينا فى إسرائيـل وغيرها نـلاقى لها نظـام أمن بيخليها فعالة فعلا.

القضايا المثـارة دلوقتى من حوالينـا.. الجرايد بتكتشفها والرقيـب فى أى مستوى من هذه المستويات لم يكتشفها، واحنا عاوزين تـوصية إن الرقابة لازم تبقى على أسس علمية وفعالة وبلاش الإجراءات اللى فوق بعض دى ويستحسن يبقى لها صلة بجهات تشريعية رسمية بحيث تبقى فعالة ونحط صـورة حقيقية ومتخدعش الإدارة العليا سواء فى المنظمة أو على مستوى الدولة.. والـرقابة تكون فعالة لأنها فى رأيى مهمة جـداً وخصوصا تتاح فى الانفتاح وفى آليات السوق نفسه.

الرقابة مهمة جـداً لكن أهمها الرقابة الذاتية أن الـواحد يراعى ضميره، وأرى أن تكون الرقـابة فى مستويـات قليلة علشان يكون لها تـركيز علشان تسمَّـع عند الحكومـة وعند الإدارة.. وشكراً.

د. أسامة عبدالوهاب :

لايبقى إلا أن أشكـر حضراتكم طبعـا على المشاركـة البناءة لكـل ما قـدم بالمؤتمر مـن ندوات.. أنا مـلاحظ أن مكانش فيه شكـاوى.. بالنسبة للإقامـة ولا للمعيشة ولا الانتقال وبالتـالى باسمكم بـأشكر الأخ الزميل الأخ عبـدالعال عطوان الـرجل المجهول اللى شـايل عمليـة كل مـا يتعلـق بالإعـداد والتجهيـز لحضراتكـم فباسمكـم بنشكـر الأخ عبدالعـال

ولايفوتنى أن أشكر العاملين بشركة فارنا وشركة النصر للمسبوكات اللى قاموا بالكثير من الجهد.

أشكر الآن جميع الموجودين فى القاعة وسهروا طول الليل علشان يجمعوا أفكار حضراتكم ويكتبوها ويصيغوها فى البيان اللى قدم باسم المؤتمر وهم الزملاء الأعزاء :

ـ الدكتور حسن حسنى.

ـ الأخ سعيد أباظة.

وأخيراً اسمحوا لى أن أشكر أخى العزيز منير عزالدين لما تحمله من أعباء تنوء بها الجبال خلال تنظيمه طوال العام للمؤتمر السنوى.

وأنا أشكركم وكل عام وأنتم بخير.

(تصفيق)